أصوات النساء

التغطية الإعلامية لقضايا المرأة في اليمن
(دراسة تحليلية)
(2021)

إعداد:
حمدي رسام
فكرة الدراسة والإشراف العام:
محمد أمين الشرعبي

المحتويات

مقدمة 3

مفاهيم ومصطلحات 3

الهدف من الدراسة 5

تفاصيل ومفردات الرصد 7

تحليل نتائج الرصد: التناولات الإعلامية المضلله لقضايا المرأة في اليمن 8

النمط الأول : التشهير المضلل 8

وقائع خلال الحرب 9

التنمر في وسائل الإعلام ومنصات التواصل 10

استخدام بغرض الإثارة 12

النمط الثاني: الخطاب الديني 14

النمط الثالث: التوظيف السياسي 15

النمط الرابع: الموروث الاجتماعي والقوانين اليمنية 16

انتهاك الخصوصية 17

تكريس الصورة النمطية للمرأة 18

أثر التناول الإعلامي على المرأة وقضاياها 21

خلاصة الدراسة 23

التوصيات 24

مقدمة:

لايزال تناول الإعلام اليمني لقضايا المرأة اليمنية يفتقر إلى كثير من مبادئ وأخلاقيات المهنة حيث حيث يتأثر بالعادات والتقاليد التي تُقلِّل من قيمة المرأة مقابل الرجل ويكرّس القوالب النمطية دون مراعاة للقواعد والأخلاقيات المهنية المتعلقة بكيفية إعداد ونشر التغطيات الصحفية المتعلقة بقضايا المرأة.

كما أن شحة الوسائل الإعلامية المستقلة المتخصصة في تغطية قضايا المرأة وحداثة تجربة الناشئة منها, بالإضافة إلى حاجة الصحفيين إلى التأهيل والتدريب لرفع مستوى الوعي وتغيير الصورة السلبية والمضللة للمرأة اليمينة التي لا تُراعي إمكاناتها ولا تعكس دورها الإيجابي في المجتمع وفي شتى مجالات الحياة.

وفي حين تقطع المرأة اليمنية شوطًا يبعث على التفاؤل في اتجاه الأنشطة الاجتماعية, ماتزال الصحافة التقليدية غير قادرة على مواكبة هذا الإنجاز لأسباب عديدة, لذا يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على كيفية تغطية الصحف اليمنية اليومية لقضايا المرأة, والأنماط الصحفية المستخدمة من خلال تحليل عينة لمواد صحفية, وتحليل مضمونها, والخروج بتوصيات لتبني الصحافة المهنية عددًا من المبادئ والأخلاقيات والإرشادات ذات العلاقة بالتعامل مع قضايا المرأة.

مفاهيم ومصطلحات:

تعريف لأهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة.

- العنف:

استخدام القوة للسيطرة على شخص آخر, أو أشخاص آخرين, ويشمل العنف أي إساءة في المعاملة, أو إكراه, أو ضغط نفسي, أو إيذاء بدني, أو اجتماعي, قد يكو ن العنف في شكل تهديد, أو تخويف, أو اعتداء جسدي, أو تهديد بالسلاح, ويمكن أن يكون العنف مباشرًا أو غير مباشر.

- العنف ضد المرأة:

أي فعل عنيف ضد المرأة ينجم عنه أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة, بما في ذلك التهديد باقتراف هذا الفعل, أو الإكراه, أو الحرمان التعسفي.

- العنف المبني على النوع الاجتماعي:

أي فعل يصيب أو يرجح أن يصيب امرأة أو رجلًا أو فتاة أو صبيًا بأذى, أو معاناة بدنية أو جنسية, أو نفسية بسبب نوعها الاجتماعي, إذ ينجم العنف المبني على النوع الاجتماعي, عن عدم المساواة والتعسف في استخدام السلطة بسبب النوع, ويشمل كل أنواع العنف: الجنسي والعائلي, والاتجار بالبشر, والإكراه على الزواج, أو الزواج المبكر, والدعارة, والدعارة القسرية, والاستغلال, والاعتداء الجنسي, والحرمان من الموارد والخدمات.

- إساءة المعاملة:

هي سوء استخدام القوة، الذي يمنع الأشخاص من اتخاذ القرارات الحرة ويجبرهم على التصرف ضد إرادتهم الحقيقية، والنساء من أكثر الفئات في المجتمع تعرضًا لسوء المعاملة واتخاذ قرارات دون قناعة حقيقية.

- الضرر:

كل ضرر نتج عن انتهاك حق من حقوق الإنسان.

- الانتهاك:

أي فعل يؤدي إلى خرق حق من حقوق الإنسان، والانتهاك قد يكون من قبل الحكومات أو الجماعات، أو الأفراد إزاء الحقوق التي تنص عليها القوانين الدولية أو الإقليمية أو الوطنية.

كما أن التمييز يشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان، سواء كان هذا التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيرها من الآراء، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الملكية أو غير ها من المواضيع، بغرض أو بنتيجة إلغاء أو تقويض المساواة في التمتع بأي حق من حقوق الإنسان أو ممارسته، ويندرج تحت هذا المفهوم جميع أنواع التعديات على أي حق من حقوق الإنسان، والتي نصت عليها القوانين والاتفاقيات الدولية ومنها: القتل، التهديد بالقتل، الاعتداء الجسدي أو الجنسي، أو التسبب في فقدان المال، التهجير القسري.

- التمييز ضد النساء:

أي تفرقة، أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس، ويكون من آثاره النيل من الاعتراف بالنساء على أساس تساوي الرجال والنساء بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية.

- المساواة الفعّالة:

المساواة في الفرص والمساواة في الحصول عليها والمساواة في النتائج.

- المشاركة:

ضمان زيادة تمثيل النساء على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الدولية، والإقليمية والوطنية لمنع الصراعات وحلها.

- الحماية:

توفير سبل الحماية لحقوق النساء أثناء وبعد النزاعات المسلحة.

- الرصد:

مصطلح يعني تجميع المعلومات والتحقق منها، واستخدامها.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تشخيص وتحليل تناول وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لقضايا وأخبار المرأة اليمنية, ورصد الأنماط التي يتم تداولها وآثارها على صورة المرأة في المجتمع اليمني المحافظ.

كما تهدف الدراسة إلى رصد لظاهرة الإعلام المضلل المتعلق بنشر المعلومات الخاطئة والمفبركة والتشهيرية بالشخصيات النسائية الناشطة في المجالات السياسية والحقوقية وغيرها من المجالات.., والأسباب التي أتاحت انتشار هذا النوع من التغطيات ومن ثم اقتراح التوصيات لإيجاد إعلام بديل إيجابي ومنصف يتوخى الدقة والحيادية ويراعى أخلاقيات الصحافة المهنية إزاء المرأة وقضاياها.

أهمية الدراسة:

رفع منسوب الوعي بمخاطر الإعلام المضلل لقضايا المرأة والذي يؤدي إلى مظاهر العنف والانتهاكات التي تطال المرأة وآثارها بعيدة المدى على الأسرة والمجتمع.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تمثل أول جهد يمني منهجي في اتجاه تتبع وتشخيص وتحليل التغطية الصحفية المتعلقة بقضايا المرأة ومدى رسوخ وتداول الصور النمطية السلبية والمضللة في الإعلام وما يرافق ذلك من خلق فجوة بين واقع المرأة اليمنية وصورتها في الإعلام.

منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج المسحي التحليلي الوصفي الذي يسعى الباحث من خلاله إلى إلقاء الضوء على أنماط الإعلام المضلل وتحليل هذه الأنماط عبر اختيار عينة عشوائية من المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي وذلك باستخدام أداة تحليل المضمون مع ذكر أمثلة من الواقع لكل نمط.

كما ستقوم الدراسة بمراجعة الأبحاث السابقة والتقارير الدولية والإحصائيات المتاحة التي تم عملها في هذا النطاق, والخروج بتوصيات يستفاد منها في تحسين أداء وتناول الإعلام لقضايا المرأة اليمنية المبني على الحقائق والبيانات والمصادر الموثوقة.

العينة المسحية للدراسة:

تضمنت 20 موقعًا إلكترونيًا و 10 منصات تواصل اجتماعي بطريقة عشوائية انطلاقًا من كونها المصادر الأكثر إتاحة وإقبالًا من قبل الجمهور للحصول على المعلومة, حيث تم رصد 34 مادة إعلامية ومنشور عبر السوشيال ميديا خلال الفترة الزمنية الواقعة بين الربع الأخير من العام 2020 والربع الأول من العام 2021م.

ويوضح الشكل رقم (1) أنواع الوسائل الإعلامية التي استهدفتها الدراسة بالرصد والتحليل والتي كان للمواقع الإخبارية النصيب الأكبر منها بنسبة71% فيما شكلت التناولات الإعلامية عبر منصات التواصل الاجتماعي نسبة29% من التناولات الإعلامية التي تم رصدها خلال الفترة التي غطتها الدراسة.

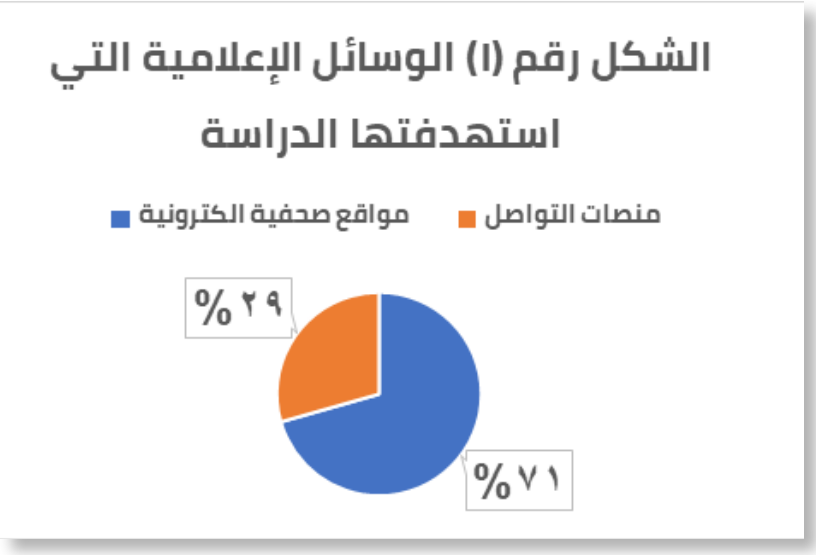

_الشكل رقم (١) أنواع الوسائل الإعلامية التي استهدفتها الدراسة بالرصد والتحليل

تفاصيل ومفردات الرصد:

اعتمد الباحث استمارة بحثية تتضمن قدرًا واسعًا من التفاصيل والمفردات للحصول على المعلومات والتحقق من مصداقية وجودها في ذات الوقت (مرفق 1)

كما تنوعت التناولات الإعلامية التي تم رصدها على المواقع إلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، حيث جاءت على الشكل التالي:

1- **الخبر الصحفي** جاء في صدارة التناولات الإعلامية التي تم رصدها بنسبة بلغت 38% والسبب في ذلك كون الخبر يعد المصدر الأكثر إتاحة والأسرع بالنسبة للجمهور حيث يعتمد عليه بنسبة أعلى كمصدر للمعلومة.

2- **التقرير الصحفي** وقد شغل نسبة32% من المواد الإعلامية التي تم رصدها وذلك لأن التقرير الصحفي يعد المصدر الثاني من حيث متابعة الجمهور.

3- **منشورات منصات التواصل** الاجتماعي جاءت في المرتبة الأخيرة بنسبة29% كون هذا النوع من المنشورات أقل ثقة لدى الجمهور كمصدر للمعلومات رغم سعة التداول في بعض الأحيان كونه من نظر الجمهور مصدر يفتقر للجهد الصحفي.

-الشكل رقم (2) يوضح نوع المواد الإعلامية التي تم رصدها

منذ بداية الحرب تراجعت وسائل الإعلام التقليدية بشكل كبير كالتلفزيون والصحف والمجلات بسبب القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير، وخاصة في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا، وكذا استهداف العاملين في مجال الإعلام فحسب تقرير لمرصد الحريات الإعلامية في اليمن فقد سجل 143حالة انتهاك للحريات الإعلامية خلال العام 2020م [1]منها831 حالة انتهاك ضد أفراد و

5 حالات ضد مؤسسات إعلامية وتسبب هذا التراجع استحواذ الصحافة الرقمية والإلكترونية على المساحة الأوسع في ميدان الإعلام في اليمن.

---

1 – تقرير الحريات الإعلامي للعام 2020م، مرصد الحريات الإعلامية في اليمن
http://economicmedia.net/wp-content/uploads/2021/02/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-2020-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf

وبحسب دراسة لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي فقد بلغ عدد وسائل الإعلام اليمنية حتى نهاية العام 2017م ما يقارب 258 وسيلة إعلامية, شكلت المواقع الإلكترونية النصيب الأكبر فيها بنسبة بلغت 68% فيما توزعت بقية النسب بين الإذاعات والقنوات الفضائية والصحف والمجلات[2].

ساهم استحواذ الصحافة الإلكترونية هذا في خلق واقع جديد من حيث مصادر استقاء الجمهور للمعلومات إذ أصبحت الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي المصادر الأكثر متابعة وإقبالًا للحصول على المعلومات, ما أسفر عن توسع دائرة صحافة المواطن التي نشطت بقوة خلال فترة الحرب ما جعل الناشطين على منصات التواصل الاجتماعي يتصدرون المشهد الإعلامي من حيث كمية المعلومات المنشورة بشكل يومي على حساب مساحة ممتهني مهنة الإعلام.

تحليل نتائج الرصد: التناولات الإعلامية المضللة لقضايا المرأة في اليمن:

تضمنت استمارة الرصد والتحليل التي استخدمتها الدراسة عددًا من المحاور, مثل نوع القضية التي تم تناولها, مدى البعد أو القرب من تكريس الصورة النمطية للمرأة, الاستخدام من أجل الإثارة, انتهاك الخصوصية كالكشف عن البيانات الشخصية أو عرض الصور الشخصية, وكذلك التأثيرات السلبية لذلك التناول على واقع وصورة المرأة اليمنية ومدى تعريضها للخطر أو الوصم المجتمعي من خلال تلك التغطيات التي مثلت مادة للرصد والتحليل. وحسب الدراسة فقد تم رصد الأنماط التالية:

النمط الأول: التشهير المضلل

حققت المرأة اليمنية ما قبل الحرب الحالية عددًا من الاستحقاقات المهمة كالمشاركة في الأنشطة السياسية كناخبة ومرشحة وكذا الأنشطة الثقافية والاقتصادية فشغلت مناصب قيادية متقدمة كمنصب وزيرة حقوق الإنسان كخديجة الهيصمي وسفيرة كأمة العليم السوسوة وكناشطة حقوقية ومؤسسة أكاديمية كالدكتورة رؤوفة حسن الشرقي وكقاضية في المحكمة ودكتورة وأستاذة جامعية وغيرهن الكثير من اللواتي تقلّدن مناصب ريادية وسياسية ومع ذلك فقد تعرّضت المرأة الصحفية أو الناشطة التي تنتقد الحكومة أو الأحزاب السياسية لحملات تشويه سمعة على أساس التمييز الجنسي إما بالتلميحات ومقالات التشهير لمهاجمة أخلاقياتها وإما بالتشكيك في شرفها وكل هذا يهدف إلى التقليل من مصداقية المرأة وسمعتها ومهنيتها.

- وقائع ما قبل الحرب:

سامية الأغبري إحدى الصحفيات اللاتي تعرضن لحملات تشهير سواء عبر وسائل الإعلام أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي, حيث تعرضت في العام 2006م لحملة تشهير عبر صحيفة « الدستور» صحيفة شبه رسمية بسبب كتابتها الصحفية وانتقاداتها للنظام الحاكم آنذاك.

تقول سامية "في سنوات ما قبل ثورة شباط/ فبراير 2011, كان النظام أسس صحفًا هدفها النيل من المعارضين والطعن بأعراض الصحافيات بهدف إسكاتهن, باعتبار أن النساء الحلقة الأضعف ويكفي اتهامهنّ بقلة الشرف, لإقصائهنّ".

ولا يقتصر الأمر على وسائل الإعلام فقد تعرضت سامية أيضًا لحملات متكررة عبر صفحات التواصل الاجتماعي بسبب آرائها وكتاباتها.

2- وسائل الاعلام اليمنية دراسة حول المشهد الإعلامي اليمني 2017م، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي http://economicmedia.net/?p=1588

تؤكد سامية أنه حين تكتب صحافية أو ناشطة رأيًا لا يروق لهذه الجماعة أو تلك, لا يدور النقاش حول فكرتها, بل يتّجه الحوار مباشرة إلى حياتها الخاصة ومظهرها, للطعن بسمعتها وتشويه صورتها, وكيل الأوصاف لها مثل "العانس", "القبيحة", "العجوز الشمطاء", "العاهرة", "الباحثة عن المتعة", "الكافرة", "الملحدة", مرفقة بما يراه هؤلاء تهمًا أخلاقية, تكون كافية في مجتمعات محافظة لإسكات امرأة وتكبيلها.[3]

مرت أشهر قليلة قبل أن تنشر ذات الصحيفة» الدستور» مقالة تتهم الصحفية أ.ع بأنها ممولة من قبل جهاز الأمن, حدث ذلك بعد أن كتبت الصحفية عددًا من المقالات في صحيفة الوسط تنتقد فيها الحكومة.

الناشطة أ.ب تعرضت هي أيضًا تكرارًا للإهانات في صحف « شبه رسمية» والتي أوردت مقالات مشوهة للسمعة في مارس 2007 واصفة الصحفية بـ « المرأة العارية» وأنها تعمل لحساب الاستخبارات الأمريكية ومذنبة بعدم الوفاء والكفر.[4]

- وقائع خلال الحرب:

بالرغم من الوضع المأساوي الذي أصاب المرأة اليمنية بسبب الحرب, إلا أن هذه الحرب فتحت مساحة أوسع أمام النساء ما جعلهن يلعبن أدوارًا حياتية ومجتمعية وإنسانية أكثر تأثيرًا من ذي قبل.

حيث ظهرت مساهمات المرأة بوضوح أكبر في عدد من المجالات, فقد برزت نماذج نسائية رائدة في بناء السلام وتعزيز قيم التعايش في المجتمع, كما لعبت المرأة دورًا إيجابيًا مؤثرًا في اتجاه تعزيز أواصر النسيج الاجتماعي الذي مزقته الحرب, كما ساهمت في العمل الإغاثي والتدخلات الإنسانية إلى جانب مساهمتها في التخفيف من حدة النزاعات المجتمعية على المستويات المحلية من خلال مبادرات بجهود ذاتية شكلت قصص نجاح في مختلف المدن اليمنية

كما برزت العديد من التكتلات والمبادرات النسوية التي نشطت في جانب بناء السلام, ويمكن الإشارة إلى بعض النماذج النسوية في بناء السلام, كالتوافق النسوي اليمني للسلام والأمن, وهو منبر شامل للمرأة اليمنية من أجل التنظيم والنقاش وإيجاد أرضية مشتركة والاستفادة من الأصوات الجماعية للنساء للدعوة إلى مشاركة المرأة في صنع القرار العام, ويسعى هذا التوافق إلى تحقيق ثلاثة أهداف: إنهاء العنف, وتحسين الظروف المعيشية, والتوسع في إدماج المرأة في عملية السلام.

تضم قائمة العضوات الستين في الميثاق قيادات نسائية تمثل مختلف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والناشطات الاجتماعيات من داخل اليمن وخارجه.

وترافقًا مع ذلك تشكلت شبكة التضامن النسوي, وهي شبكة نسوية مفتوحة لكل النساء في داخل وخارج البلد, وتضم أكثر من 270 عضوة بشكل فردي ومنظمات نسوية, تعمل عضوات التضامن النسوي على تحقيق السلام في اليمن من خلال قيادة عمليات الوساطة لإنهاء الصراعات حول الموارد كالمياه والأراضي, التفاوض الإنساني للتوصل إلى هدنة في مناطق القتال لإخلاء المدنيين والمدنيات, والعمل على وقف تجنيد الأطفال, وتيسير عمليات الإفراج عن المعتقلين والمعتقلات, وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

3_ صحافيو اليمن: السير بين نيران الحرب وحملات التشهير والقمع https://daraj.com/59911/

4_ اليمن – حرية التعبير في حال الخطر – المادة 19 ، لندن، 2008 https://www.article19.org/data/files/pdfs/publications/yemen-foe-re-port-arabic.pdf

من جانب آخر تعمل رابطة أمهات المختطفين وهي منظمة يمنية حقوقية إنسانية تشكلت من أمهات وزوجات وذوي المختطفين والمخفيين قسرًا وناشطات يعملن في مجال الحريات وحقوق الإنسان، تُعنى بقضايا المختطفين والمعتقلين تعسفًا والمخفيين قسرًا مع مراعاة النوع الاجتماعي، وتسعى رابطة أمهات المختطفين لتقديم الدعم للمخفيين قسرًا والمختطفين والمعتقلين تعسفًا من خلال جمع البيانات حول الاختطافات والاعتقالات والإخفاء القسري والتعذيب والانتهاكات المتعلقة بها وتحليلها ونشرها، والضغط على الجهات المسؤولة لضمان سلامتهم وإطلاق سراحهم، والتخفيف من معاناة أمهاتهم وذويهم.[5]

وهناك مبادرات عديدة تقودها النساء لا يتسع المجال لسرد تفاصيلها وسنكتفي بذكر مجموعة من هذه المبادرات ومنها، مبادرة مسار السلام، نساء تعز من أجل الحياة، نساء من أجل اليمن، جنوبيات من أجل السلام، مبادرة صانعات السلام في مأرب، نساء حضرموت من أجل السلام.

وعلى الرغم من الحركة الملحوظة لمساهمة النساء في بناء السلام إلا أنها لم تنل اهتمامًا إيجابيًا من قبل وسائل الإعلام بالشكل المفترض أن يكون بحسب دراسة لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي حيث شغلت المواد الإعلامية ذات العلاقة بأنشطة المرأة وقضاياها نسبة 9.7% وهي نسبة متدنية مقارنة بدورها الفعلي في المجتمع، فيما استحوذ الرجال على نصيب الأسد من التغطيات الإعلامية بنسبة 90.3%.[5]

وتشير هذه النسبة إلى اتساع الفجوة بين وسائل الإعلام وقضايا المرأة اليمنية، وعلى الرغم من هذا كله إلا أن الكثير من وسائل الإعلام لم تكتفِ بهذا التهميش للمرأة ودورها الاجتماعي بل عملت على استغلال قضايا المرأة بشكل سلبي كما تبين من نتائج الرصد للتناولات الإعلامية لقضايا المرأة خلال هذه الدراسة.

وتلخص الدراسة جوانب كثيرة للإعلام المضلل والتناول السلبي لقضايا المرأة في وسائل الإعلام كتكريس الصورة النمطية للمرأة والتي مثلت 47% من العينات التي تناولتها الدراسة، وكذلك انتهاك مبدأ الخصوصية في التناولات الإعلامية لقضايا المرأة حيث وصلت نسبة هذا الانتهاك إلى 97%، فيما كشفت الدراسة عن استخدام قضايا النساء من أجل الإثارة ووصلت نسبة التناول في هذا الجانب إلى 28%، وكذا استخدمت وسائل الإعلام التوظيف السياسي لقضايا المرأة بنسبة 44%من العينات التي استهدفتها الدراسة.

كما كشفت الدراسة تأثير هذا التناول السلبي على المرأة حيث كشفت أن 91% من هذه التناولات الإعلامية المضللة قد عرضت المرأة للوصم الاجتماعي كما ساهم ما نسبته 82% من التناولات تعريض المرأة للخطر.

التنمر في وسائل الإعلام ومنصات التواصل:

وفي الوقت الذي لعبت فيه المرأة كل تلك الأدوار المشرفة والمشرقة ماتزال تتعرض بشكل عام والمرأة العاملة في وسائل الإعلام بشكل خاص للتنمر من خلال وسائل الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي. تقول الإعلامية ن.م عند سؤالها من قبل الباحث عما إذا كانت واجهت تنمرًا أثناء عملها أو بسبب نشاطها عبر منصات التواصل الاجتماعي:

" لا يمكنني حصر عدد المرات التي تعرضت فيها للتنمر سواء أثناء نزولي الميداني للعمل أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، كثير من المرات أسمع كلمات التنمر على قصر قامتي أو شكلي، أصبحت متعودة على مثل هذه الكلمات من كثر ما أسمعها أثناء عملي».[6]

من خلال مقابلات أجراها الباحث مع مجموعة من الإعلاميات والناشطات حول تعرضهن للتنمر بسبب عملهن أو بسبب نشاطهن عبر منصات التواصل الاجتماعي.

5- دراسة تقييمية لحضور المرأة في وسائل الإعلام في اليمن، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي http://economicmedia.net/?p=922

6-من مقابلات أجراها الباحث مع مجموعة من الإعلاميات والناشطات

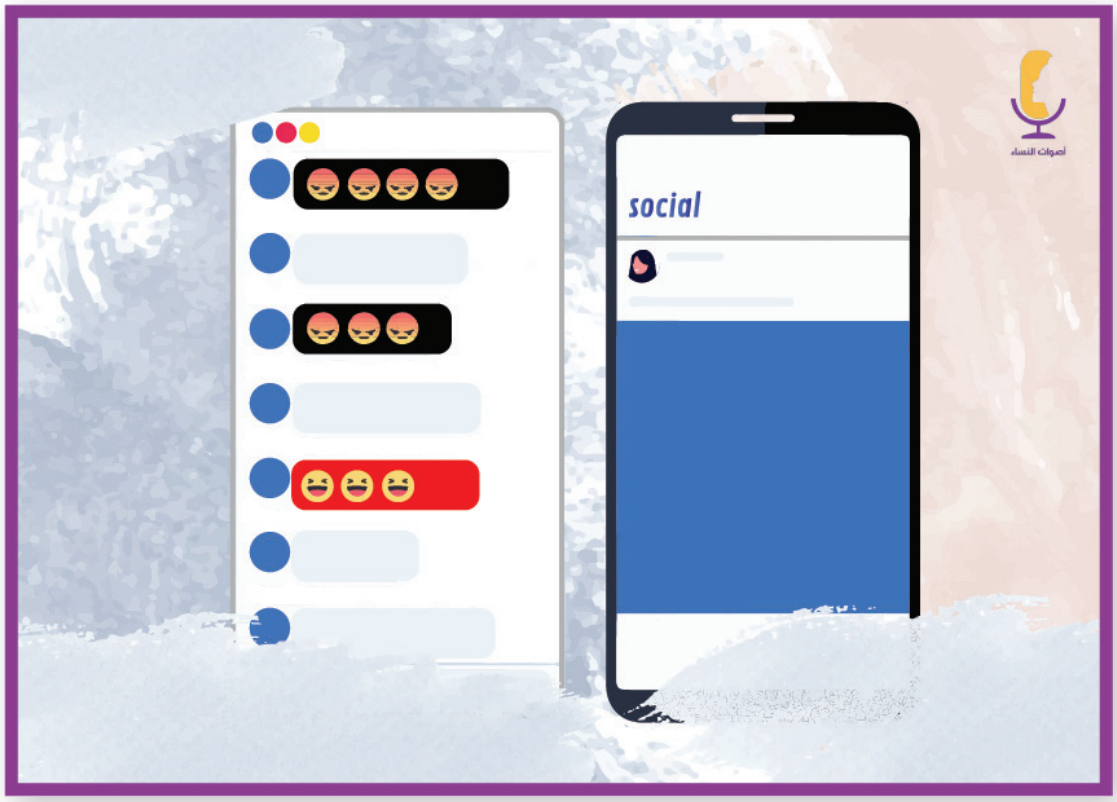

تحكي آية خالد إعلامية تجربتها بالقول: « كونك إعلامية ونشطة على منصات التواصل الاجتماعي فهذا بكل تأكيد يجعلك عرضة للمضايقات والاتهامات بشكل مستمر؛ لأنك لا تعمل لإرضاء س أو ص، وأنا شخصيًا تعرضت للكثير من السب والقذف بسبب نشاطي الإعلامي وخاصة خلال فترة الحرب فبسبب ما كنت أكتبه عبر صفحتي بالفيس بوك فقد تعرضت للسب والقذف بل إن الأمر وصل إلى حد التهديد، وهذا أثر حتى على عملي لدى كثير من الجهات بسبب أنه كان يأتي أشخاص للجهات التي أعمل معها ويسألون عني واضطررت أن أوقف عملي لدى كثير من الجهات التي كنت أعمل معها».

وأضافت:» بعد أن تعرضت للمضايقات في صنعاء وأيضًا في تعز اضطررت أن أسافر إلى خارج اليمن، ورغم ذلك بعد سفري إلى مصر لم تتوقف المضايقات، وأيضًا حملات التشهير وتوزيع الاتهامات كاتهامي بأني تابعة للجهة الفلانية أو وصفي بالعمل مرتزقة لدى جهة معينة وأن خروجي بطلب ودعم من جهات أنا أصلًا لم تربطني بها سوى أعمال صحفية.»[7]

رندا الحمادي، هي الأخرى تعرضت للتنمر بسبب أحد تقاريرها أثناء إجرائها مقابلات في الشارع فتم تداول المقطع بشكل كبير عبر منصات التواصل الاجتماعي مصحوبًا بحملة تنمر بحسب ما تحدثت به رندا في أحد التقارير الصحفية التي تناولت ما تعرضت له حيث تقول[8]:

"لقيت تنمر بشكل غير متوقع , ما كنت أتوقع ردة فعل الجمهور بهذه الطريقة , كنت أقول يمكن كان شكلي غلط يمكن المادة أو المحتوى لكن تفاجأت أن المجتمع مادام وأنتِ بنت وظهرتي إذن تستاهلي الذي يحصل لك حتى لو كنتِ محجبة لكنك بنت وظهرتي على الشاشة نحن سننتقدك"

وتضيف «تعرضت للسب والشتم وكلام غريب رغم أنه لا أساء لي ولا أسأت له».

7_ المرجع السابق مقابلات للباحث مع إعلاميات وناشطات

8_ معنفات العالم الرقمي، تقرير للصحفية سحر أحمد https://www.youtube.com/watch?v=jcEktuxeLaI&ab_channel=%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9%D9%87%D9%88%D8%AF%D8%ACHodaj

وفي نفس السياق تتحدث الصحفية **عبير واكد** والتي تعرضت هي أيضًا للتنمر والسخرية حيث تقول:

منذ التحاقي بالجامعة في عام 2012م كنت أتعرض للمضايقات اللفظية بسبب وزني الزائد كوني لا أصنف ممشوقة القوام، أنا ذات جسد ممتلئ فدائمًا كنت أسمع كلمات التنمر يا بقرة، يا جونية الأرز، أنتِ ما عندك مرآة في البيت تشوفي حالك فيها، أنتِ ذنوب على الفاضي، وكنت أكره

نفسي، عانيت في الأمر والموضوع امتد إلى مواقع التواصل الاجتماعي فكلما أنزلت صورة أنتِ فرحانة بنفسك أنتِ ما تعرفي أن الإعلامية لها معايير.»[9]

لا يقتصر الأمر على مضايقات الناشطات عبر منصات التواصل الاجتماعي فحسب لكنهن أيضًا يتعرضن للتحرش الإلكتروني فقد كشف تقرير حول ظاهرة التحرش عبر منصات التواصل الاجتماعي في اليمن أن 83% 10 من النساء يتعرضن للتحرش عبر منصات التواصل الاجتماعي والكثير منهن تعرضن للتحرش لأكثر من مرة.

توظيف مفردات الإثارة :

نقصد بتوظيف مفردات الإثارة هو التوظيف السلبي لقضايا المرأة كمادة تشويقية من خلال عناوين مثيرة بغرض جذب أكبر قدر من الجمهور.

9_ المرجع السابق
10_ حمدي رسام، وسائل التواصل الاجتماعي في اليمن بيئة خصبة للمتحرشين- تقرير مدفوع بالبيانات https://manasati30.com/hobb-tebb/safe-body/14798/

من خلال المحتوى الإعلامي الذي تم رصده وتحليله تكشف الدراسة عن استخدام وسائل الإعلام للكثير من القضايا الخاصة بالمرأة بطريقة سيئة بغرض تحقيق الإثارة والتسويق للمادة الإعلامية خاصة في العناوين المتعلقة بقضايا المرأة بما فيها القضايا الحساسة كقضايا الاغتصاب والعنف, حيث تعمد كثير من وسائل الإعلام إلى استخدام هذا الأسلوب بغرض زيادة عدد متابعيها أو نسبة الدخول إلى المواقع الإلكترونية ومن أمثلة ذلك:

- ... (اسم الفتاة) شابة يمنية قاصر تكشف تفاصيل صادمة عما فعله بها زوجها السابق
- عمة شابة مختطفة تفجر مفاجأة وتكشف المستور ...اختطاف واغتصاب ورمي الجثة

وهناك الكثير من النماذج المشابهة التي عملت وسائل الإعلام على استخدام قضايا المرأة فيها من أجل الإثارة وتحقيق نسبة مشاهدة أعلى.

وشكلت نسبة استخدام وسائل الإعلام لأسلوب الإثارة والتسويق على حساب المرأة و قضاياها ما نسبته 28% من المحتوى الإعلامي الذي تم رصده في إطار الدراسة ما يشير إلى عدم اكتراث معظم وسائل الإعلام للآثار السلبية التي تحدثها مثل هذه التناولات, وقد يصل الأمر إلى التشهير بناشطات واستخدام أسمائهن في عناوين مثيرة لا تعكس المحتوى الفعلي للمادة الصحفية التي يتم تناولها فقط لأنها ناشطة معروفة يتم استخدم اسمها في عنوان مثير بغرض كسب نسبة عالية من المشاهدات وتسجيل الدخول لهذه المواقع.

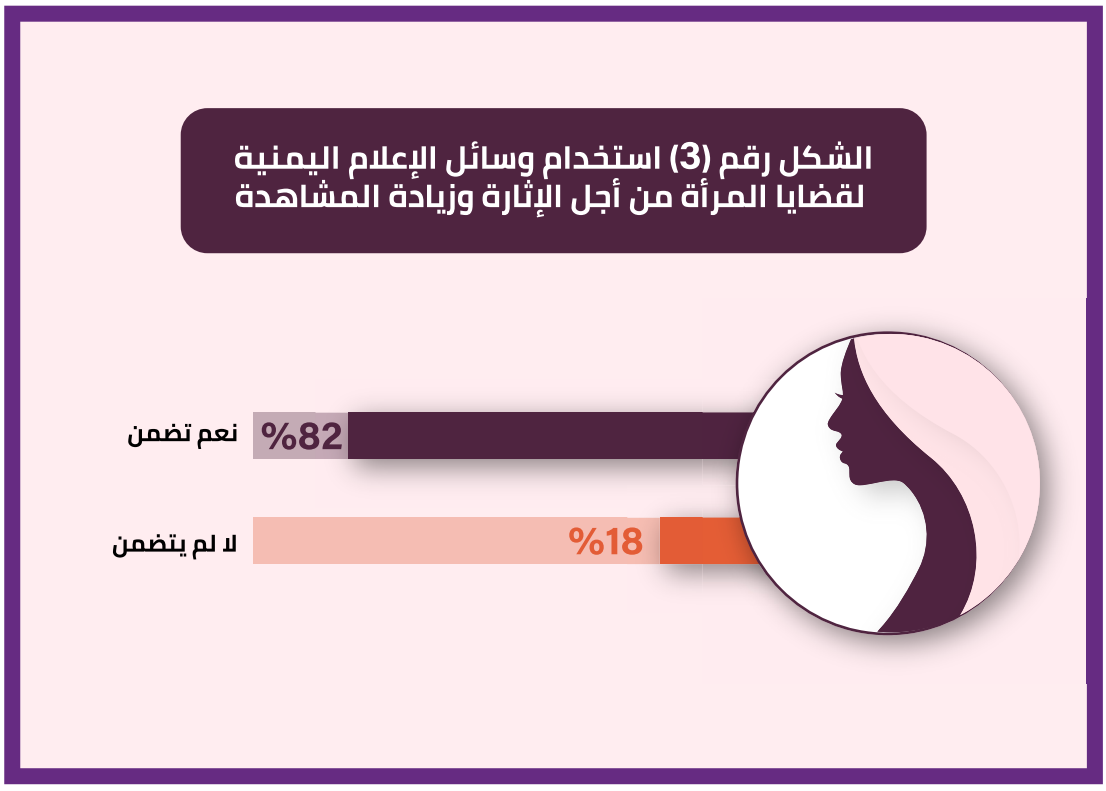

-الشكل رقم (3) يوضح نسبة استخدام وسائل الإعلام لقضايا المرأة من أجل الإثارة وزيادة نسبة الدخول والمشاهدة لهذه المواقع.

وحتى لا نظلم تلك الجهود التي تبذلها بعض وسائل الإعلام التي نشطت مؤخرًا في اتجاه تبني قضايا المرأة كما هو حال المنصات المتخصصة بتغطية قضايا المرأة اليمنية والعمل على رفع الوعي بأهمية مشاركة النساء في المناصب القيادية في وسائل الإعلام، إلا أن هذا النوع من الجهد ما يزال في بداياته ويحتاج إلى الكثير من التعزيز والمراس كي يثمر بشكل أوسع في المستقبل.

النمط الثاني: الخطاب الديني:

ساهم الخطاب الديني الإعلامي في الفهم الخاطئ لمبادئ الدين فيما يتعلق بقضايا المرأة مثل التعليم والعمل والمشاركة السياسية، وغيرها من القضايا التي يتم فيها توجيه خطابات دينية متعددة وغير متفقة تهدف في الغالب إلى تهميش وانتقاص المرأة وحصر دورها في قوالب نمطية مشوهة لا تعكس الواقع ولا التعاليم الدينية الصحيحة التي كرمت المرأة وسنت القوانين لحماية حقوقها المكفولة لها شرعًا وقانونًا.

نماذج من خطاب التضليل والتحريض الديني ضد النساء

رندا محمد إعلامية وناشطة، تعرضت رندا للتكفير ما اضطرها لمغادرة اليمن تقول رندا في حديث لإحدى وسائل الإعلام:

« كونك امرأة وتخرجي لسوق العمل وخاصة إعلامية، بدأت أتعرض لبعض الكلام أنه أنا تبع منظمات ماسونية، وأنه أنا أتكلم في الدين وأقول إن الطبيعة خلقتني وأشياء غريبة جدًا، يمكن لأنه هددنا فكرهم بس توقعنا أن التهديدات في البداية تكون عادية إلى حد ما تم قتل أمجد عبدالرحمن، بدأنا كلنا نشعر بخوف وكانت التهديدات توصل إلى تحت البيت أخرج يوقفوني ملثمين أنتِ بعد أمجد أنتِ كافرة ويسألوني أنتِ تصلي والا ما تصلي، مجرد منشور بالفيس بوك أنتِ تكتبيه وتتساءلي يعتبر جريمة، للأسف نحن وصلنا إلى مرحلة أنه أنتِ حاولتي أنك تتكلمي عن أي وضع كان إنساني أو اجتماعي سياسي لازم تتهاجمي بشكل إنك كافرة أو إرهابية أو أي شي بحيث لو تعرضتي لأي حاجة كانت، الناس ما توقف معك ويعتبروا أنه شيء تستاهليه لدرجة إنه حتى حمل الكتاب في ذلك الوقت كان يعتبر جريمة كان لو معي كتاب لازم أخفيه في الحقيبة عشان إنه محد يشوفه ويقول أنه أنشر فكر غريب في المجتمع.»[11]

الإعلامية آية خالد هي مثال آخر لهذا النوع من التناول فبعد نشرها لصورها مع خطيبها على صفحتها بالفيس بوك تعرضت آية لحملة تشهير وتوظيف ديني تقول:

« بعد أن نشرت صورنا أصدر رجال دين فتاوى إلكترونية، كما تم توظيف الحدث في خطب الجمعة والتي وصفتنا بالخارجين عن الملة والدين والتشبه بالغرب وبأننا ندعو إلى نشر الرذيلة.

11- قلادة أمان: تقرير يستعرض قصة إحدى الإعلاميات اليمنيات اللاتي واجهن تحديات ومخاطر نتيجة عملهن الإعلامي مما أجبرهن إلى الهجرة.
https://www.youtube.com/watch?v=1ERZyo88b5c&ab_channel=%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A9%D9%87%D9%88%D8%AF%D8%ACHodaj

النمط الثالث: التوظيف السياسي:

نقصد بالتوظيف السياسي استخدام النساء وقضاياهن في الصراعات السياسية بغرض دعم موقف سياسي لطرف ما في مواجهة الطرف الآخر.

في اليمن عملت الحرب على إحداث شرخ كبير في المجتمع, وأحدثت تغيرًا مؤثرًا في التعامل مع خصوصية المرأة ومكانتها في المجتمع, فما كان يمثل عيبًا أسودًا أصبح اليوم من نظر وسائل إعلام خاصة تلك المحسوبة على أطراف الصراع مباحًا, حيث عملت كثير من تلك الوسائل على تسويق قضايا النساء وتوظيفها لدعم مواقفها السياسية وإدانة الطرف الآخر كما توضح نتائج الدراسة في هذا الجانب, حيث شكلت نسبة التناولات الإعلامية لقضايا المرأة التي استخدمت التوظيف السياسي لهذه القضايا ما نسبته 44% من إجمالي التناولات الإعلامية التي تم رصدها.

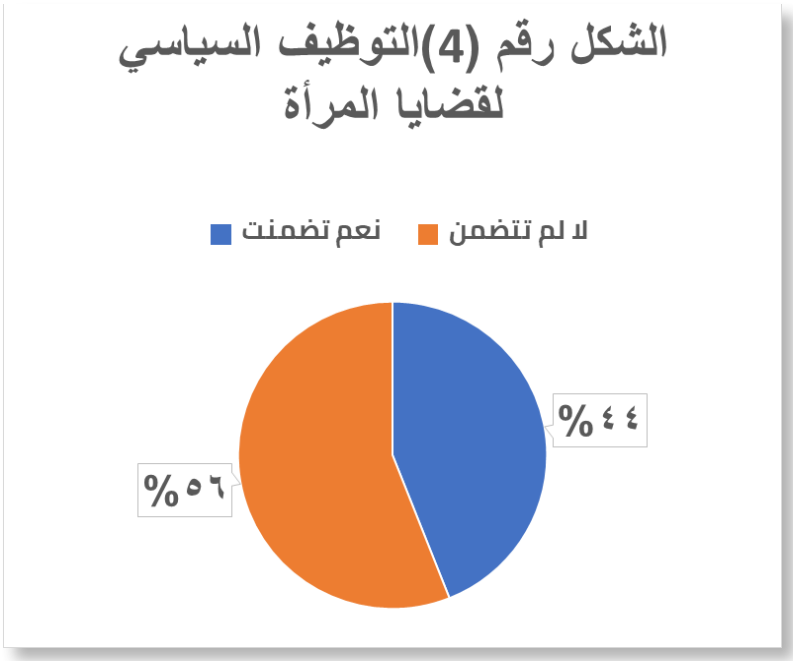

-الشكل رقم (4) يوضح نسبة استخدام التوظيف السياسي في التناولات الإعلامية لقضايا المرأة في وسائل الإعلام اليمنية

وهنا يمكننا عرض نموذجين لعناوين مواد صحفية استخدمت قضايا المرأة بغرض التوظيف السياسي لهذه القضايا مثل:

- فضائع اغتصاب يمنيات داخل معتقلات الحوثيين
- شاهد.. هذه هي الفتاة اليمنية التي سلمتها الشرعية للسعودية؟
- امرأة يمنية تعترف بالعمل لصالح الحوثيين في مأرب
- اختطاف فتاة في عدن يفجر حملة لفتح مطار صنعاء صونًا لأعراض اليمنيين

النمط الرابع: الموروث الاجتماعي والقوانين اليمنية:

ما يزال المجتمع اليمني ينظر إلى المرأة بأهلية ناقصة وهي نظرة كرستها الموروثات الثقافية المحلية والعادات والتقاليد التي تتعامل مع المرأة بنمطية ضيقة والتقليل من شأنها ودورها, ومن خلال نتائج الرصد يتضح توظيف وسائل الإعلام للقضايا ذات البعد الاجتماعي واستخدامها بشكل سيئ دون مراعاة للمبادئ والأخلاقيات الصحفية المراعية لمثل هكذا قضايا.

وتنوعت القضايا والمواضيع التي تناولتها وسائل الإعلام فيما يتعلق بالمرأة اليمنية, حيث جاءت قضايا الاغتصاب والعنف الجنسي في صدارة القضايا التي تم تناولها بنسبة 18%, يليها قضايا العنف الأسري بنسبة 15%, ومن ثم الحالات الإنسانية كحالات مرضية أو حالات متأثرة بالحرب بنسبة 15%, تلي ذلك قضايا الاختطاف بنسبة 12%, وبنفس النسبة جاءت قضايا الزواج المبكر والقضايا الجنائية, فيما شكلت قضايا الهجرة والنزوح 9% أما بقية النسبة فتشاركتها قضايا أخرى كالقضايا الاجتماعية والتهديد بالقتل وغيرها من القضايا.

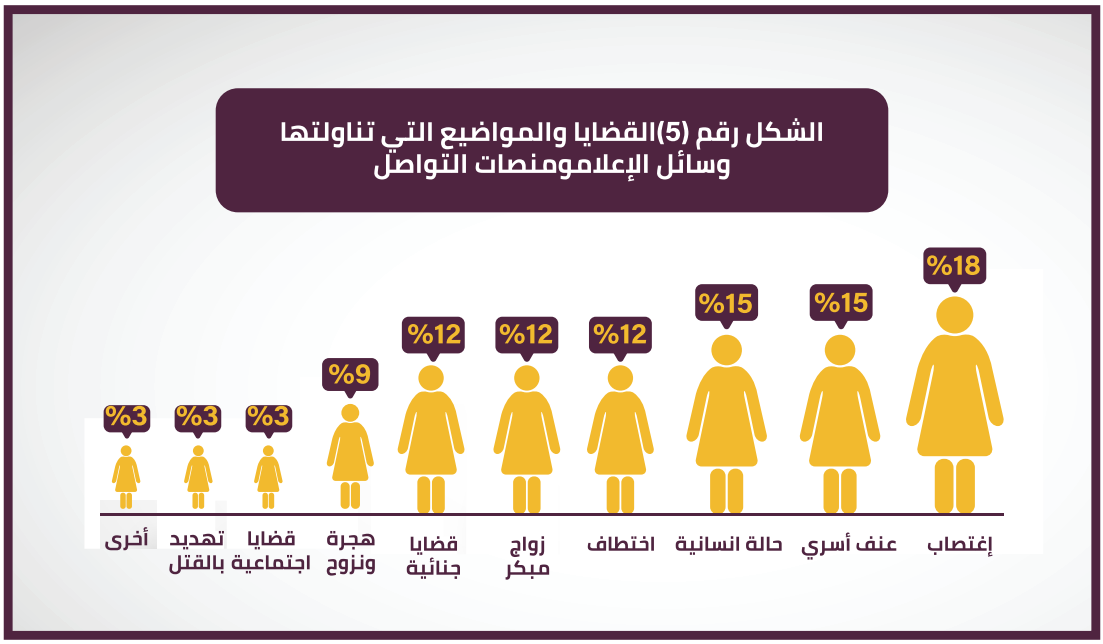

الشكل رقم (5)يوضح القضايا التي تم تناولها بشكل سلبي في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.

انتهاك الخصوصية:

يقصد بانتهاك الخصوصية في الإعلام نشر البيانات والمعلومات الشخصية من اسم وعنوان وكذلك نشر الصور الخاصة بمن تم تناول قضيته من خلال وسيلة أو وسائل إعلامية.

وكشفت نتائج الدراسة عن جهل معظم وسائل الإعلام اليمنية بالمبادئ والمعايير الأخلاقية المتعلقة بتغطية القضايا الخاصة بالمرأة, خاصة تلك القضايا الحساسة كقضايا العنف الجنسي وغيرها من الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة.

جاءت النتائج التي خلصت إليها الدراسة في هذا الجانب, «صادمة» حيث خلت معظم التناولات الإعلامية من أهم المبادئ الأخلاقية الصحفية الخاصة بتغطية قضايا المرأة مثل مبدأ احترام الخصوصية, ما يكشف عن وجود مشكلة فعلية لدى معظم وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي في اليمن بهذا الشأن.

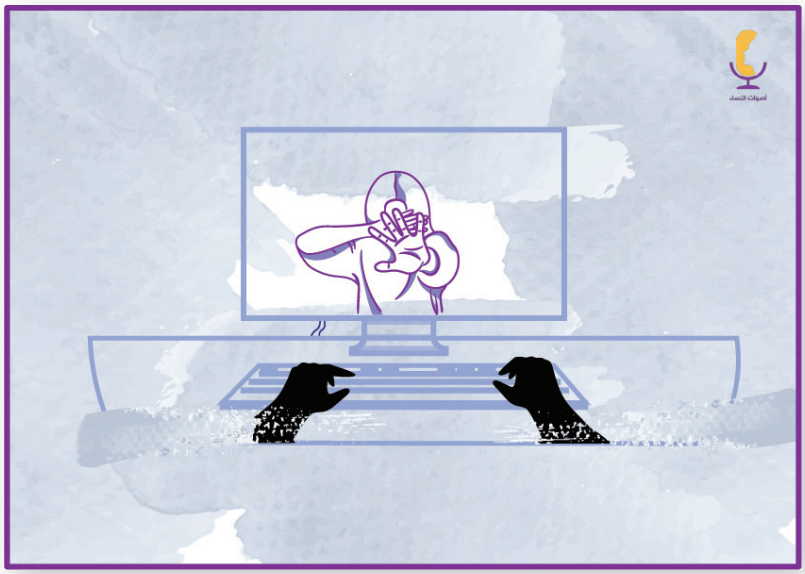

وبحسب ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فقد شكلت نسبة انتهاك الخصوصية خلال التناولات الإعلامية التي تم رصدها نسبة 97% وهو رقم أقل ما يمكن القول عنه أنه كارثي حين يتعلق الأمر بتعامل الأعلام مع القضايا الخاصة بالمرأة.

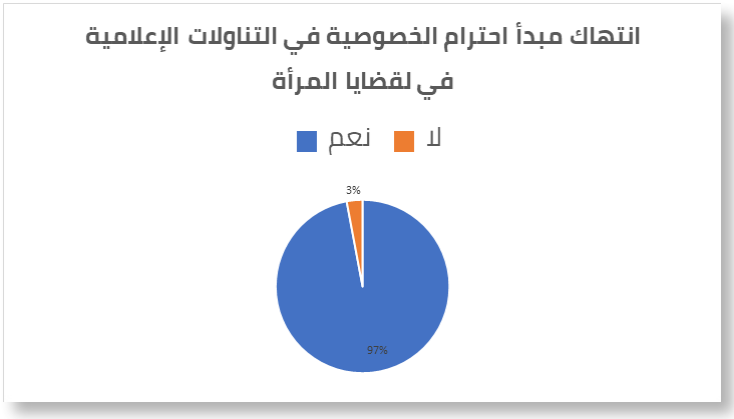

_الشكل رقم (6) يوضح نسبة انتهاك الخصوصية في التناولات الإعلامية لقضايا المرأة في اليمن

وتمثل انتهاك الخصوصية في التناولات الإعلامية لقضايا المرأة في اليمن في العديد من الجوانب كنشر صور النساء في التغطية الإعلامية للقضايا الحساسة أو نشر أسماء كاملة لناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو ما يتنافى مع مبادئ التغطية الصحفية الجيدة لمثل هذه القضايا ويشكل أيضًا خطرًا كبيرًا على حياة النساء وكذا يشكل وصمًا مجتمعيًا يلازم المرأة طوال حياتها.

يوضح الشكل رقم (7) نسبة انتهاك الخصوصية فيما يتعلق بنشر البيانات والمعلومات الشخصية والتي بلغت 88%, فيما بلغت نسبة الانتهاك للخصوصية فيما يتعلق بنشر الصور وكشف الهوية الشخصية ما نسبته 74%.

الشكل رقم (7) يوضح نسبة انتهاك الخصوصية فيما يتعلق بنشر البيانات والمعلومات الشخصية وكذا كشف الهوية الشخصية ونشر الصور الشخصية.

تكريس الصورة النمطية للمرأة:

تعرف الصورة النمطية أو ما يعرف بالقوالب النمطية بأنها تعميم أو فكرة مُصدق عليها على نحو واسع, تجاه مجموعة من الأشخاص أو سلوك معين, غالبًا ما يكون مبنيًا على العرق أو الديانة أو الجندر أو التوجه السياسي أو التوجه الجنسي, ومعناها في الإنجليزية (epytoeretS) وهو مصطلح مشتق من الكلمة الإغريقية (soeretS) التي تعني «راسخ قوي» و(sopyt) التي تعني «انطباع», وبالتالي فالمعنى الحرفي للمصطلح هو: انطباع قوي حول فكرة/نظرية أو عدة أفكار/ نظريات.

وبالرغم من الدور الظاهر والمؤثر الذي لعبته المرأة اليمنية في ظل الحرب حيث كانت لها مساهمات عديدة سواء على الصعيد الاقتصادي للأسرة والمحيط المحلي أو في جانب العمل المجتمعي الأوسع كجهود بناء وتعزيز السلام وقيم التعايش بين مكونات المجتمع, إلا أن تغطيات وسائل الإعلام لهذه الأدوار ولقضايا المرأة عمومًا في اليمن ما تزال قائمة على تكريس الصورة النمطية للمرأة "الأم, والزوجة, الطبيبة, والمعلمة» في التناولات الإعلامية للقضايا المتعلقة بالمرأة.

وقد تبين خلال تحليل نتائج الرصد في هذه الدراسة أن المحتوى الإعلامي الذي خضع للرصد والتحليل أن النمطية ما تزال حاضرة في التغطية الإعلامية لقضايا المرأة, في الوقت الذي يتطلع الجمهور لرؤية تغطية منصفة لدور المرأة ونقل قضاياها بالطريقة التي تساهم في معالجتها بدلاً من تلك الصورة التي تكرس النمطية وتقلل من شأن جهود النساء في المجتمع.

وبحسب نتائج التحليل فقد شكلت التناولات الإعلامية التي تضمنت تكريس الصورة النمطية للمرأة نسبة 47% من المحتوى الإعلامي الذي تم رصده وهي نسبة كبيرة تعكس الدور الذي يلعبه الإعلام في استمرار تكريس هذه الصورة عن المرأة على الرغم من الدور الملموس للمرأة اليمنية خلال فترة الحرب.

وكما لعب الموروث الاجتماعي دورًا سلبيًا في تنميط حياة المرأة وانتهاك خصوصيتها عمل هذا الموروث أيضًا على تسخير القوانين لحماية وإطالة أمد تلك الانتهاكات بدلًا من حماية المرأة وإنصافها.

ففي حين يؤكد دستور الجمهورية اليمنية الصادر عام 1991م, المعدل عام 2001م في نصوص متعددة على المساواة وعدم التمييز ضد المرأة ماتزال نصوص القوانين النافذة تتعارض مع نصوص الدستور بشكل ظاهر بحسب باحثين قانونيين كـ «عبد الرحمن الزبيب»[12]

12 – القوانين التمييزية ضد المرأة اليمنية – دراسة – عبدالرحمن علي علي الزبيب – باحث قانوني https://democraticac.de/?p=70807 وناشط حقوقي – اليمن

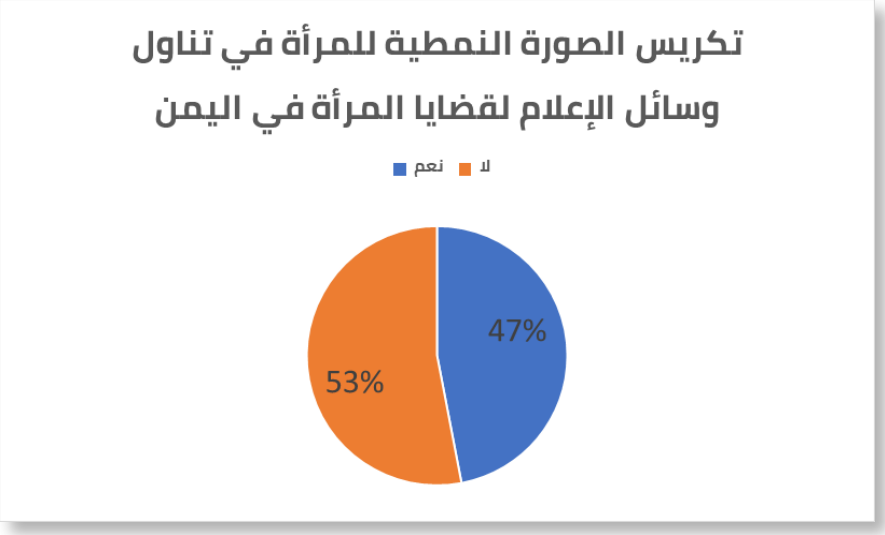

الشكل رقم (8)يوضح نسبة تكريس وسائل الإعلام للصورة النمطية للمرأة من خلال التناولات الإعلامية للقضايا الخاصة بالمرأة في اليمن

مثال على ذلك ما يتضمنه الدستور من مواد مؤيدة للمساواة كما هو الحال في المواد 24،41،43

حيث تنص المادة 24 على «تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا».

وتنص المادة 41 : على «المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة».

فيما تنص المادة 43 : على «للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء».

في المقابل تتعارض بعض القوانين مع المواد الدستورية المذكورة آنفًا كما هو الحال في قانون الجرائم والعقوبات الصادر بموجب القــرار الجمهوري بقانون رقم (12) لسنة 1994م

حيث تنص المادة (41) من هذا القانون على: (دية المرأة نصف دية الرجل وأرشها مثل أرش الرجل إلى قدر ثلث دية الرجل وينصف ما زاد ويعتمد في تحديد نوع الإصابة على تقرير من طبيب مختص أو أهل الخبرة وإذا طالت الإصابة أو سرت إلى مالم يقدر أرشه فيلزم حكمه بما تراه وتقدره المحكمة)[13]

وبمقارنة هذا النص القانوني مع مبادئ المساواة التي نص عليها الدستور اليمني يتضح أن القانون ناقض المواد الدستورية الصريحة بحسب دراسة الباحث الزبيب.

قانون الأسرة:

يغطي قانون الأحوال الشخصية (رقم 20 لعام 1992) الذي عُدل في عامي 1997 و1999 والمعروف باسم قانون الأسرة، المسائل المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. ويحتوي القانون على عدة أحكام تمييزية تفرض قيودًا شديدة على حياة النساء وتُعرضهن لخطر إساءة المعاملة.

ويكرس هذا القانون سلطة الذكر وعدم احترام السلامة الشخصية للمرأة، وقد يصل التمييز في بعض الحالات إلى حد العنف على أساس النوع الاجتماعي، من قبيل القيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل، والزواج القسري للفتيات والنساء الذي يقرره الولي (الوصي الذكر).

13_ قانون الجرائم والعقوبات اليمني رقم (12) الصادر عام 1994م، وزارة الشؤون القانونية، صنعاء، ط3 , 2008م

حيث تنص المادة (12) من هذا القانون على أنه يجوز للرجل الزواج من أربع نساء إذا كان قادرًا على تحقيق العدل بينهن وإعالتهن جميعًا, وإذا أخبر الزوجة بأنه ينوي الزواج مرة أخرى. وتنص المادة (40) منه على أن الزوجة يجب أن تطيع زوجها, ولا يجوز لها مغادرة منزل الزوجية من دون إذنه, وإذا عصته أو خرجت من دون موافقته, فإنه يحق له إعادتها إلى بيت الزوجية.

في المقابل, لا تستطيع المرأة أن تتزوج إلا إذا حصلت على إذن من وليها, الذي عادة ما يكون والدها أو أحد أقربائها الذكور, وإذا لم يوافق وليها الذكر, يحق للمرأة أن تطلب إذنًا من المحكمة, ولكنها قد لا تُعطى مثل هذا الإذن, ويجوز للولي أن يطلب إبطال الزواج إذا تزوجت المرأة من دون إذنه, حتى لو كان ذلك الإبطال ضد رغبتها.

إن شرط حصول المرأة على إذن وليها كي تتزوج يعتبر تقييدًا واضحًا لحقوق المرأة التي يكفلها القانون الدولي, ومنها الحق في اختيار الزوج بحرية وفي المساواة أمام القانون.

كما أن النساء اللائي يؤكدن على حقهن في الزواج بشريك من اختيارهن من دون رغبة عائلاتهن, يواجهن خطر التعرض للعنف الجسدي وفرض قيود على حريتهن في التنقل, وفي بعض الحالات تُرغم النساء على الزواج إرغامًا.[14]

كما ينطوي قانون الأسرة على تمييز فيما يتعلق بالطلاق. فبموجب المادة (59) يجوز للرجل تطليق زوجته بناء على رغبته ومن دون الحاجة إلى إبداء الأسباب, بيد أن المرأة التي تطلب الطلاق يجب أن تلتمس ذلك من المحكمة, ولكنها لا تستطيع الحصول على ذلك إلا لأسباب محدودة للغاية.

أثر التناول الإعلامي على المرأة وقضاياها :

لا شك أن لتلك التناولات الإعلامية المضللة والمغلوطة لقضايا المرأة في وسائل الإعلام اليمنية أثرت بشكل ظاهر على المرأة ودورها في المجتمع حيث لم يقتصر الأثر على تكريس النمطية والتوظيف السياسي فقط بل إن الكثير من هذه التناولات عرّضت حياة الكثير من النساء للخطر بسبب الجهل في طرق وأخلاقيات التناول الصحيح لهذا النوع من القضايا الحساسة وذلك من خلال نشرها تفاصيل تنتهك خصوصية المرأة كنشر معلوماتها وبياناتها الشخصية كاملة عبر وسائل التواصل أو وسائل الإعلام ما يعرضها إما للخطر, أو للوصم المجتمعي خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة جدًا كقضايا الاغتصاب والعنف الجنسي ويتم نشر بيانات ضحايا هذا العنف أو الاغتصاب بالإضافة إلى قيام بعض التناولات الإعلامية بنشر صور للضحايا وتعريضهن للخطر والوصم الاجتماعي في آن ما ينتج عنه سوء نظرة اجتماعية وإعاقة عملية إدماجهن في المجتمع.

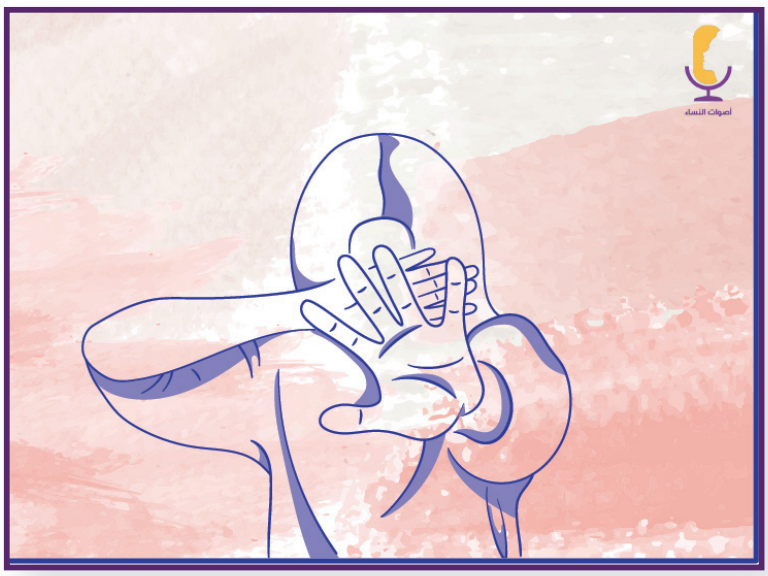

14_ قانون الأحوال الشخصية (رقم 20 لعام 1992) وتعديلاته – وزارة الشؤون القانونية

كما عملت بعض وسائل الإعلام على استغلال أسماء الناشطات في تداولات إعلامية تنافي الأخلاق المهنية للصحافة, ويمكنكم النظر إلى النموذج التالي وهو عنوان لخبر صحفي في إحدى وسائل الإعلام استخدم اسم ناشطة معروفة بغرض التشهير وتحقيق نسبة مشاهدة عالية.

- .... (اسم ناشطة معروفة) تكشف عن تعرضها للاغتصاب من الحوثيين في هذا المكان.

- محتوى الخبر يتناول حديث الناشطة عن اقتحام منزلها, يكشف هذا المثال المستوى الذي وصلت إليه بعض وسائل الإعلام, ولا يختلف الأمر عند الحديث عن وسائل التواصل الاجتماعي في اليمن فهي الأخرى أصبحت منبرًا للتنمر على النساء وخاصة العاملات في وسائل الإعلام والناشطات.

وعنوان آخر يتم عبره الطعن في نسبهن واتهامهن بالإساءة إلى تعاليم الدين الإسلامي والعمل على تقويض أخلاقيات المجتمع.

ويمكننا أن نتخيل حجم الأثر والضرر الذي تتعرض له المرأة من خلال هذا النوع من التناولات الإعلامية المسيئة للمرأة.

الانفوجرافيك التالي يوضح التناولات الإعلامية لقضايا المرأة وتأثيرها السلبي على المرأة لجهة التعريض للخطر والوصم الاجتماعي

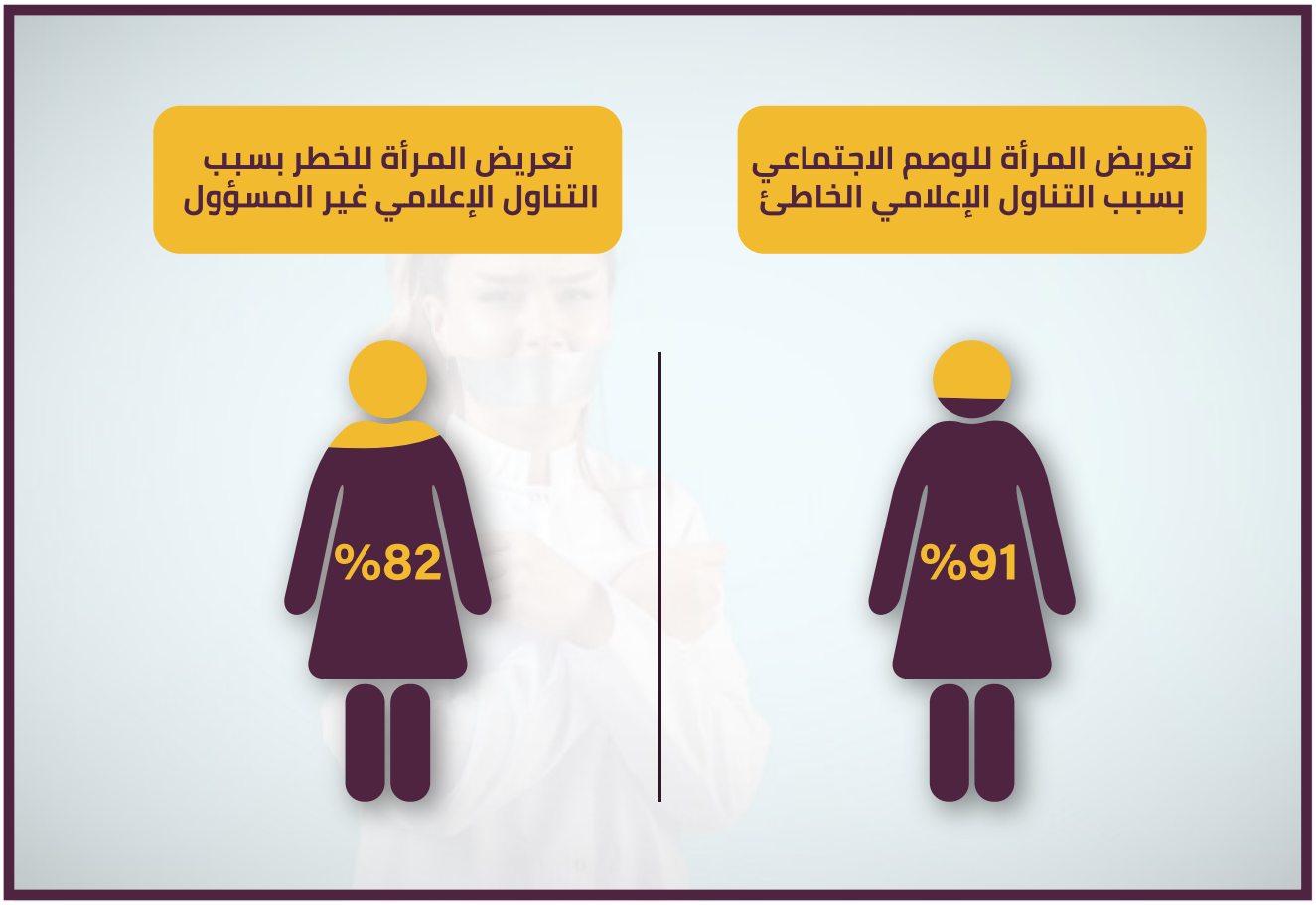

ـ يوضح الشكل السابق مستوى التأثير الذي أحدثه التناول السلبي لقضايا المرأة حيث مثلت نسبة تعريض المرأة للوصم المجتمعي بسبب التناول الخاطئ 91% فيما مثلت نسبة تعريض المرأة للخطر 82%. من التناولات التي تم رصدها.

خلاصة الدراسة:

من خلال التناولات الإعلامية التي تم رصدها ونتائج تحليلها تبينت الكثير من المشكلات المتعلقة بأخطاء التغطية التقليدية حول قضايا المرأة وآثارها طويلة المدى على جهود واحتياجات وتطلعات المرأة وحقوقها نورد أبرز تلك الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة:

- يفتقر كثير من الصحفيين في اليمن إلى معرفة المبادئ والأخلاقيات الصحفية الخاصة بالتغطية المهنية المتوازنة لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- استخدمت وسائل إعلام يمنية قضايا النساء من أجل الإثارة وتسويق المادة الإعلامية بغرض زيادة المشاهدة والتفاعل على حساب مبادئ وأخلاقيات الصحافة وحقوق المرأة.
- عملت وسائل إعلام محسوبة على أطراف الصراع على توظيف قضايا المرأة لأغراض سياسية وهو أمر خارج مبادئ ومسؤوليات الصحافة المهنية.
- عدم مراعاة مبادئ وأخلاقيات الصحافة في تغطية قضايا النساء المتعلقة بالاغتصاب والعنف تسببت في الإساءة للناجيات وأهاليهن وعرضتهن للخطر والوصم المجتمعي.
- الجهل بأخلاقيات التغطية الصحفية لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي يتسبب في مضاعفة معاناة الناجيات ويعيق دمجهن في المجتمع.

التوصيات:

- مسارعة البرلمان في تعديل القوانين التي تكرس التمييز ضد المرأة واتخاذ الحكومة تدابير فعّالة في مواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها النساء.
- إيجاد حماية ومساندة قانونية لمواجهة التشهير بالمرأة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام.
- مسارعة الحكومة إلى تنظيم خطاب المنابر الدينية عبر وزارة الأوقاف بما يكفل تقديم خطاب ديني معتدل يسلط الضوء على حق المرأة في المشاركة والمساواة.
- بذل المزيد من الجهود من قبل منظمات المجتمع المدني للتعريف بين مصطلحي الجنس والجندر ودعم حقوق المرأة والمساواة.
- ضرورة وجود دليل صحفي معرفي يتم توزيعه على الصحفيين للتعريف بقضايا المرأة والعنف والوصم الاجتماعي وكيفية مراعاة الخصوصية الشخصية وكيفية مراعاة مبادئ وأخلاقيات الصحافة المهنية المتوازنة.
- إعداد دليل تحريري يوزع على غرف الأخبار في وسائل الإعلام بحيث يحدد بوضوح كيفية إعداد وتحرير المواد الصحفية ذات العلاقة بقضايا المرأة والعنف والوصم الاجتماعيين وغير ذلك من القضايا الحساسة.
- إعداد دليل تحريري يوزع على غرف الأخبار في وسائل الإعلام بحيث يحدد بوضوح كيفية إعداد وتحرير المواد الصحفية ذات العلاقة بقضايا المرأة والعنف والوصم الاجتماعيين وغير ذلك من القضايا الحساسة.

- تأهيل وتدريب الصحفيين اليمنيين على كيفية مراعاة المبادئ والمعايير الأخلاقية للصحافة المهنية وكيفية تغطية قضايا المرأة، وتعريفهم بمخاطر التضليل الإعلامي على المرأة والمجتمع.
- رفع مستوى الوعي لدى الصحفيين ووسائل الإعلام بأهمية التناول الإيجابي لقضايا المرأة وإبراز دورها ومساهمتها في المجتمع والابتعاد عن تكريس الصورة النمطية للمرأة خلال التناولات الإعلامية.
- إعداد ميثاق شرف مهني حول تغطية قضايا المرأة ودعوة وسائل الإعلام اليمنية إلى تبنيه خلال تناولاتها الإعلامية الخاصة بقضايا المرأة.
- توفير الدعم لوسائل الإعلام المستقلة التي تعمل في تعزيز دور النساء وإبراز دورهن الإيجابي في المجتمع ونشر قصص نجاحهن.
- إشراك النساء في المراكز القيادية العليا لوسائل الإعلام وإشراكها في إدارة تحرير هذه الوسائل من أجل تغطية مهنية متوازنة.
- ضرورة تخصيص وسائل الإعلام نوافذ وبرامج خاصة تهتم بقضايا النساء وتسلط الضوء على إنجازات النماذج النسائية المشرقة.